

## آبر صحفى عن

ورشفة العمل التي نظمها جهاز شؤون البيئة بشأن مبادرة بدائل  
مواد التبريد لصناعة التكييف في مصر

المنعقدة يوم الأثنين الموافق اول ديسمبر ٢٠١٤

فندق المريديان - مصر الجديدة

## البيئة تجتمع مع الصناعة لبحث مستقبل صناعة

### اجهزة التكييف في مصر

في ضوء المستجدات الدولية المؤثرة علي صناعة التبريد والتكييف من التوجه العالمي والسياسي للتقليل من استخدام بعض المواد ذات معامل الاحترار العالي والتي يعتمد عليها قطاع التبريد والتكييف.

نظم جهاز شئون البيئة حلقة نقاش اشترط فيها ممثلو الشركات الصناعية العالمية والمحلية وخبراء من منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الامم المتحدة للبيئة وممثلو الهيئات المحلية المعنية كما شارك فيها خبراء دوليين ووطنيين من العاملين في مجال حماية البيئة وصناعة التبريد والتكييف .

وحضر الحلقة السيد المهندس احمد ابو السعود الرئيس التنفيذي لجهاز شئون البيئة والذي رحب بالحاضرين ، ونقل لهم تحيات الأستاذ الدكتور / خالد فهمي وزير البيئة ، والذي أبدى خالص أمنياته الطيبة لنجاح هذا الإجتماع الهام الذي يناقش التحديات

والرؤى لتنفيذ برنامج وقف إستخدام غاز تبريد R22 المستنفدة  
لطبقة الأوزون فى قطاع التبريد والتكييف،

وأوضح سيادته أن هذا الاجتماع فرصة مناسبة للعمل المشترك  
بين الشركات الصناعية للتوافق مع هذه المستجدات الدولية  
والتغلب علي التحديات المستقبلية الخاصة بتلافي التغيير  
التكنولوجي المتكرر، ومنع اغراق السوق المحلي بتقنيات غير  
مستدامة، وتقليل الضغط علي قطاع الخدمات والصيانة بتقليل  
عدد البدائل المستخدمة في تصنيع اجهزة التكييف، كما يهدف  
لبناء قدرات الصناعة الوطنية وزيادة فرصها في التصدير  
للاسواق الخارجية.

وتجدر الاشارة أن مصر قد أولت اهتماماً كبيراً بقضية الحفاظ  
علي طبقة الأوزون ،، حيث نفذت مصر برنامجاً ناجحاً ..  
واضحا وطموحا .. لحماية البيئة والحفاظ علي طبقة الأوزون .  
ومازالت مصر تقوم بتنفيذ عدة مشروعات استثمارية وتجريبية  
لإحلال المواد الصديقة للبيئة بدلا من المواد الضارة في مختلف  
القطاعات ، ولقد اجتازت مصر بنجاح التحديات التي فرضها  
الإلتزام بأحكام بروتوكول مونتريال ، دون المساس بالبرامج

التنمية أو التأثير على الأولويات التي تضعها الدولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

في إطار التزام مصر باتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال لحماية طبقة الأوزون ، والتي أصبحت أول اتفاقية في مجال حماية البيئة تحظى بموافقة كل دول العالم ، وهو ما يجعلها نموذجا نتمنى أن يحتذى به في سائر الإتفاقيات البيئية الأخرى .

تم اقرار الإستراتيجية الوطنية عام ٢٠١١ بهدف التخلص من المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية HCFC والتي يعتمد عليها في الكثير من الصناعات وتستخدم بشكل واسع في صناعة التبريد والتكييف وقد واوشتت مصر علي الانتهاء من المرحلة الاولى والتي ركزت علي توفيق اوضاع شركات صناعة الفوم ومواد العزل الحراري وتمكنت من تجميد الاستهلاك السنوي لهذه المواد اعتبارا من عام ٢٠١٣ وضمنت تحقيق الخفض المستهدف اعتبارا من عام ٢٠١٥ ، وبانتهاء المرحلة الاولى من الخطة الوطنية للتخلص من المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية HCFC سيتم الاعداد لتنفيذ المرحلة

الثانية والتي ستركز علي توفيق اوضاع شركات صناعة التبريد والتكييف.

لقد اثمرت الجهود المصرية المبذولة حتي الان عن تحقيق نفعا لطبقة الاوزون بالتخلص من استهلاك سنوي حوالي ٣٢٠٠ طن دالة استنفاد الاوزون (ODP) , وكذا تحقيق إسهما كبيرا في ان يعود بالنفع علي المناخ يكافئ التخلص من انبعاث ما يزيد عن ١٧ مليون طن مكافئ لغاز ثاني اكسيد الكربون ، ذلك أن العديد من المواد المستنفدة لطبقة الأوزون هي من أقوى غازات الإحتباس الحرارى.

وخلال الاجتماع الذي حضره ممثلو صناعة التكييف في مصر والهيئة العامة للمواصفات القياسية المصرية، ناقش المجتمعون مساهمة صناعة التكييف في إستراتيجية التخلص من المواد المستنفدة للأوزون وفي ضوء إلتزامات مصر تجاه بروتوكول مونتريال وكذلك فى ضوء تنامى السياسات والتوجهات الدولية لتقليل الإعتمادية على البدائل ذات المساهمة العالية للإحترار العالمى.

وقد ناقش المجتمعون المبادرة المقدمة من جهاز شئون البيئة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والخاصة بتقييم البدائل المناسبة لصناعة التكييف فى مصر وفق المواصفات المصرية الحديثة لكفاءة الطاقة.

وقد اتفق المجتمعون على آلية تنفيذ المبادرة المقترحة والتفاصيل الفنية الخاصة بتصميم واختبار النماذج التى سيقوم المصنعون الوطنيون بتصنيعها فى إطار مشروع تقييم البدائل.

ومن المقترح أن يبدأ تنفيذ المبادرة مباشرة على ان يتم الإنتهاء من توريد العينات وتصنيع النماذج بحلول منتصف العام القادم ومن ثم يتم البدئ فى الإختبارات الخاصة والتى ستستمر لمدة ٣ - ٤ اشهرعلى أن يكون التقرير النهائى للمشروع بنهاية عام ٢٠١٥ وهو ما سيساهم فى دعم سياسة واضحة بشأن إختيار بدائل طويلة الأمد يمكن أن تتبناها الحكومة المصرية دون الإضرار بالصناعة الوطنية أو التأثير على كفاءة الطاقة فى هذا القطاع الحيوى للدولة.